الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الرابعة
الفصل التشريعي الثاني

الجلسة رقم (١)
السبت(١٢/تموز/٢٠٢٥) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٧٥).

بدأت الجلسة الساعة (٣:٤٤) ظهراً.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الاولى، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الرابعة، الفصل التشريعي الثاني.

خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب النصاب متحقق (١٧٥).

حسب كتاب المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات لأداء اليمين الدستوري بديلاً عن السيد (وليد السهلاني) رئيس مؤسسة السجناء السياسيين هو السيد (قسطل أبو طالب ظاهر حاتم)، ليتفضل لأداء القسم.

أدى السيد (قسطل أبو طالب ظاهر حاتم) اليمين الدستورية بديلاً عن السيد النائب (وليد السهلاني).

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

***الفقرة أولاً:- التصويت على مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين، (لجنة العمل ومنظمات المجتمع المدني، اللجنة القانونية).**

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

استناداً الى أحكام النظام الداخلي المادة (٣٧) في ما يتعلق بإضافة فقرات الى جدول الأعمال نطلب من سيادتكم أضافة فقرة القراءة الثانية لتعديل قانون وزارة التربية لإضافته على جدول الاعمال من أجل مناقشته وجمعنا تواقيع في هذا الخصوص، أتمنى أضافة قراءة ثانية.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

ليس اليوم لأن لدينا قوانين يجب أن نصوت عليها، لنكمل القوانين التي لدينا ونؤجلها على غير جلسة.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

سيادة الرئيس هو مجرد قراءة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

لدينا جدول، قراءة ثانية غداً ضعها في جدول الأعمال، غداً نقرأها رجاءً السادة النواب.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

أعرضها على التصويت.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

غداً نقرأه، لدينا قوانين مهمة لا تكون سبب في عرقلة سير الجلسة، الاعلام جميعه يتكلم على مجلس النواب، لتكون جلسة طبيعية بدون مشاكل حتى تسير الأمور.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

هذا الموضوع لا يوجد فيه شيء الجميع تريده، بالعكس، اخوان تعديل قانون وزارة التربية اضافة للقراءة الثانية.

- النائب سروة عبد الواحد قادر ابراهيم:-

جمعنا تواقيع لإضافة فقرة متعلقة بمناقشة أوضاع الرواتب في اقليم كردستان أرجوا اضافة هذا ولدينا تواقيع (٥٠) توقيع، فقط مناقشة في نهاية الجلسة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أن شاء الله.

- النائب ناهدة زيد منهل مانع الدايني:-

تقرأ المادة (١) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (١).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب عائشة غزال مهدي المساري:-

تقرأ المادة (٢) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٢).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب عائشة غزال مهدي المساري:-

تقرأ المادة (٣) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٣).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

يقرأ المادة (٤) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٤).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

يقرأ المادة (٥) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٥).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

يقرأ المادة (٦) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٦).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

يقرأ المادة (٧) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٧).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة سهيلة مسلم كاظم الساعدي :-

تقرأ المادة (٨) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٨).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة سهيلة مسلم كاظم الساعدي :-

تقرأ المادة (٩) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٩).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة سهيلة مسلم كاظم الساعدي :-

تقرأ المادة (١٠) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (١٠).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة سهيلة مسلم كاظم الساعدي :-

تقرأ المادة (١١) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (١١).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة بسمة محمد بسيم صبري:-

تقرأ المادة (١٢) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (١٢).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة بسمة محمد بسيم صبري:-

تقرأ المادة (١٣) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (١٣).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة بسمة محمد بسيم صبري:-

تقرأ المادة (١٤) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (١٤).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة بسمة محمد بسيم صبري:-

تقرأ المادة (١٥) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (١٥).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة منتهى عبد الوهاب الفاضل:-

تقرأ المادة (١٦) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (١٦).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة منتهى عبد الوهاب الفاضل:-

تقرأ المادة (١٧) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (١٧).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائبة منتهى عبد الوهاب الفاضل:-

تقرأ المادة (١٨) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (١٨).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب منى محمد خلف الجبوري:-

تقرأ المادة (١٩) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (١٩).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب منى محمد خلف الجبوري:-

تقرأ المادة (٢٠) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٢٠).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب منى محمد خلف الجبوري:-

تقرأ المادة (٢١) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٢١).
(تم التصويت بالموافقة).

- النائب جاسم عطوان جري الموسوي:-

يقرأ المادة (٢٢) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٢٢).
(تم التصويت بالموافقة).

- النائب جاسم عطوان جري جاسم الموسوي:-

يقرأ المادة (٢٣) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٢٣).
(تم التصويت بالموافقة).

- النائب جاسم عطوان جري جاسم الموسوي:-

يقرأ المادة (٢٤) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٢٤).
(تم التصويت بالموافقة).

- النائب نور نافع علي عبد الامير دوحي:-

تقرأ المادة (٢٥) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٢٥).
(تم التصويت بالموافقة).

- النائب نور نافع علي عبد الامير دوحي:-

تقرأ المادة (٢٦) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٢٦).
(تم التصويت بالموافقة).

- النائب نور نافع علي عبد الامير دوحي:-

تقرأ المادة (٢٧) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٢٧).
(تم التصويت بالموافقة).

- النائب نور نافع علي عبد الامير دوحي:-

تقرأ المادة (٢٨) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٢٨).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب نور نافع علي عبد الامير دوحي:-

تقرأ المادة (٢٩) من مقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تصويت على المادة (٢٩).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب نور نافع علي عبد الامير دوحي:-

تقرأ الأسباب الموجبة لمقترح قانون نقابة المبرمجين العراقيين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على الأسباب الموجبة.

(تم التصويت بالموافقة).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على القانون بالمجمل.

(تم التصويت بالموافقة).

- السيد محسن المندلاوي النائب الاول لرئيس مجلس النواب:-

احسبوا النصاب الموجود أو نمضي الى الفقرة الرابعة التي لا يوجد فيها تصويت.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

بسم الله الرحمن الرحيم((وجعلنا من الماء كل شيء حي)) صدق الله العلي العظيم.

اليوم محافظة البصرة تتعرض الى كارثة بيئية وكارثة صحية، ما يتطلب جهد استثنائي من الحكومة لخدمة هذه المحافظة، وقدمنا كلجنة مختصة سيادة الرئيس الى هيأة الرئاسة لاستضافة السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم والسيد وزير الموارد المائية المحترم للحضور الى مجلس النواب للمناقشة عن ملف المياه، اليوم البساتين في محافظة البصرة دمرت الثروة الحيوانية والاسمى من ذلك هو الأنسان، كل المحطات التي على شط العرب خرجت من الخدمة، وعلى ضوء ذلك النقطة الأولى التي نطالب فيها هو الاستضافة، النقطة الثانية تشريع قانون المجلس الوطني للمياه، أكملناه كلجنة مختصة، أرسل الى هيأة الرئاسة من الشهر الواحد سيادة الرئيس، أرسل الى هيأة الرئاسة من الشهر الواحد ٢٠٢٥، نطالب بإدراجه على جدول الاعمال لأن هذا القانون هو معني برسم السياسات، عفواً لدي نقطة جداً مهمة اللجنة التحقيقية للأمر النيابي (٧٨ لـ ٢٠١٤) المخالفات بخصوص محافظة البصرة والموثقة بتقرير ديوان الرقابة المالية وهياة النزاهة، محافظ البصرة والمحافظة من ٢٠١٨ والى الآن استلمت تريليونات وعجزوا أن ينفذوا مشاريع ناجحة لإيصال المياه الى المواطنين ومحافظة البصرة، أرسلنا التقرير قبل ثلاثة أشهر نطالب عرضه على جدول الأعمال.

- السيد محسن المندلاوي النائب الاول لرئيس مجلس النواب:-

سوف نضيفه على الجلسة القادمة.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

ارسال التقرير الى السيدات والسادة لكي يطلعوا على نتائج التحقيق.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

واضح سيادة النائب، السيدات والسادة النواب لا يوجد لدينا نصاب نعبر الى الفقرة الخامسة.

***الفقرة الخامسة: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الأول لقانون الهيأة الوطنية للرقابة النووية والاشعاع والكيميائية والبيولوجية رقم (١) لسنة ٢٠٢٤، (لجنة الصحة والبيئة).**

السيدات والسادة النواب نبارك لشريحة المبرمجين تشريع قانونهم بعد جهد ومضي فترة طويلة، شكراً للجان التي ساهمت (لجنة العمل ومنظمات المجتمع المدني واللجنة القانونية).

- النائب مقدام محمد عبيد علي الجميلي:-

يقرأ تقرير مقترح قانون التعديل الأول لقانون الهيأة الوطنية للرقابة النووية والاشعاع والكيميائية والبيولوجية رقم (١) لسنة ٢٠٢٤.

- النائب ثناء جاسب كريم خضر الزجراوي:-

تكمل قراءة تقرير مقترح قانون التعديل الأول لقانون الهيأة الوطنية للرقابة النووية والاشعاع والكيميائية والبيولوجية رقم (١) لسنة ٢٠٢٤.

- النائب ساهره عبد الله محمد غرب الجبوري:-

تكمل قراءة تقرير مقترح قانون التعديل الأول لقانون الهيأة الوطنية للرقابة النووية والاشعاع والكيميائية والبيولوجية رقم (١) لسنة ٢٠٢٤.

- النائب وفاء حسين سلمان فارس اللامي:-

تكمل قراءة تقرير مقترح قانون التعديل الأول لقانون الهيأة الوطنية للرقابة النووية والاشعاع والكيميائية والبيولوجية رقم (١) لسنة ٢٠٢٤.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

سيادة الرئيس نحن نشد على يد لجنة الصحة والبيئة في تقديم مقترح التعديل هذا الذي حقيقة يعالج مشكلة حصلت في القانون المشرع رقم واحد لسنة ٢٠٢٤ وأيضاً ندعم فكرة تعديل المواد (١٨ و ١٩و ٢٠) أولاً من اجل تضمينها التخصيصات المطلوبة التي تنصف شريحة العاملين في حقل الاشعاع بالتفصيل الذي ورد في المقترحات والذي طالب بالأخوة ممثلي هذه الشريحة وأن شاء الله نحن داعمين لهذا التعديل وسوف نصوت عليه، ونطلب أن شاء الله من سيادتكم من رئاسة مجلس النواب الاسراع بإدراجه لغرض التصويت في الجلسة القادمة.

- النائب ارشد رشاد فتح الله الصالحي:-

أولاً نشد على السادة في لجنة الصحة لهذا القانون ونسأل الضمانات التي تحدد الضوابط التنظيمية الخاصة بالعاملين في مجال الاشعاع، وهل أن القانون موائم مع التعليمات والارشادات الصادرة من الوكالة الدولية يجب أن تكون موائمة مع الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، بالنسبة هل هنالك احصائية لدى الهيئة مستقبلاً دراسة أوضاع المصابين بالأمراض السرطانية بخصوص العاملين في هذه المؤسسات لاستمرار الحصول على حقوقهم الوظيفية، كذلك هذه الهياة هل أنها مكلفة او سوف تكلف مستقبلاً بمتابعة المواقع التي تم قصفها بالأسلحة الكيميائية، مثلاً في ناحية تازة ضرب الموقع ٢٠١٦ من قبل داعش بالأسلحة الكيميائية، اليوم الامراض السرطانية بدأت تظهر من جديد في هذه المناطق، فهل أن هذه الهيئة سوف تكلف أيضاً بمتابعة هذه الحالات أم لا؟

- النائب مثنى امين نادر حسين:-

شكرا الى اللجنة لطرح هذه المسألة لكنها في الحقيقة تفتقر ربما الى بعض القضايا الضرورية، عندما نقوم بتعديل أي قانون من المفترض أن تكون هذه فرصة لمراجعة شاملة لهذا القانون طالما نحن نطرح تعديلاً معيناً رغم وقوفي مع المطلب الأساسي لتعديل القانون وهو انصاف شريحة معينة داخل العاملين في هذه المؤسسة، أود الاشارة الى بعض القضايا الاساسية التي من المفترض أن تعالج في اطار تعديل هذا القانون، و أود أن أشير أيضاً الى أهمية هذه المؤسسة لأن العراق عاش مراحل خطيرة من الحروب التي استخدمت فيها اليورانيوم المستنفذ وكذلك الاسلحة الكيميائية في حلبجة وغيرها مثل ما ذكر بعض الاخوان، هذه المؤسسة ضرورية ونحن كنا في هذه الفترة الماضية القريبة مقبلون على حرب أيضاً ضربت فيها منشآت نووية في دولة ايران الجارة وكان هذه الأمر من المتوقع أن تحدث كوارث بيئية ربما لا يكون العراق أول الدول المتضررة في هذا المجال، ولذلك لا بد من معالجة الفجوات الموجودة في هذا القانون والتأكيد على أن يكون القانون شاملاً وكاملاً للتعاون مع هذه المواد الخطرة البايولوجية والاشعاعية والكيميائية وغيرها، والتأكد من عدم تعارض هذا القانون مع القوانين المنظمة لهذا المجال والتي تتلق بالبيئة والصحة و الأمن والدفاع وكذلك التأكد من التوافق مع الالتزامات القانونية للعراق فيما يتعلق بالمعاهدات التي تحضر انتشار الاسلحة النووية والكيميائية البايولوجية وكذلك قواعد السلوك للتعامل مع الأمن الاشعاعي من حيث المصادر المشعة، وكذلك من حيث معالجة هذا القانون من حيث توفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الهياة لكي تقوم بمهامها كما ينبغي وتفعيل آليات التنفيذ والرقابة لهذه الهياة على المجالات التي تتم فيها التعامل مع هذه المواد الخطيرة وأخيراً ضمان الشفافية في الابلاغ عن الحالات الخطرة التي تحدث من التسرب والاشعاع وغيرها من مصادر التلوث للبيئة والصحة.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

أنا فقط إضافة بسيطة السيد رئيس الجلسة، طالبنا بمداخلة بقانون نقابة المبرمجين، هذا القانون سيادة الرئيس لم يشير الى أي مادة تمنح بموجبها صلاحية لمجلس النقابة أو النقابة بإصدار تعليمات تسير تنفيذ القانون أو حتى المادة (٢٠) التي صوتنا عليها التي بموجبها يقر يؤسس صندوق النقابة، السيد رئيس الجلسة قانون نقابة المبرمجين الذي صوتنا عليه قبل قليل طالبنا بمداخلة اضافة مادة لإصدار تعليمات وأنظمة تسهيل تنفيذ هذا القانون، الآن القانون جامد لا توجد أي صلاحية لا لمجلس النقابة ولا للهيأة العامة لإصدار تعليمات، المادة (٢٠) من القانون تؤسس صندوق النقابة، هذا لا نظام ولا تعليمات، كيف يدار هذا الصندوق وفيه أموال وأيضاً لجنة الانضباط لا توجد أي تعليمات حقيقة هذه قضية مهمة سيادة الرئيس أنا أتمنى من اللجنة أو اعادة تصويت أو اضافة هذه المادة، هذه قضية، القضية الاخرى سيادة الرئيس ما يتعلق بالقانون المداخلة، القراءة الثانية ابتداءً.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

السيد النائب (محمد) تكلم مع اللجنة قرروا وأحضروه لنا اذا فيه مصلحة اللجنة تقرر.

ابتداءً نحيي لجنة الصحة والبيئة حقيقة على المضي بالقراءة الثانية وتعديل هذا القانون لإنصاف الشريحة المتضررة، أنا فقط أؤكد على قضيتين، القضية الأولى هي تعديل المادة (١٢) والذي أقرتها اللجنة وذكرتها بما يتعلق بحقوق العاملين والقضية الثانية هي قضية حقوق المتقاعدين اللذين أحيلوا على التقاعد قبل نفاذ هذا القانون بعد نفاذه، جزاكم الله خير أنتم مؤكدين عليها، والقضية الأخرى هي قضية الاجازات أيضاً منح الاجازات الاجبارية أتمنى أن يكون النظر فيها ونحن معكم أن شاء الله وشكراً جزيلاً.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

نؤكد دعمنا لتعديل قانون التعديل الأول لقانون الهيأة الوطنية للرقابة الوطنية والاشعاعية والكيميائية والبايولوجية رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ وخاصةً بما يضمن استرداد وضمان حقوق العاملين من ذوي الاختصاص في اقسام الاشعة والتصوير الطبي وتعديل بعض فقرات قانون الهيأة في المادة (١٨) واعادة شمولهم بامتيازات النصوص الحكومية في المواد (١٩) و (٢٠) أولاً وخاصةً العاملين في وزارة الصحة والعاملين في المراكز للعلاج الاشعاعي هؤلاء يجب أن يشملوا بنفس المميزات والحوافز والخطورة لكونهم يتعرضوا الى نفس ما يتعرض له العاملين في الهيأة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

المناشدة التي وصلتنا من الاخوة العاملين في مجال المعالجة الاشعاعية والتصوير الاشعاعي، هنالك يعني عدة نقاط ذكروها يعني يلتمسون من الاخوة في لجنة الصحة دراستها من أجل مساواتهم، أول هذه النقاط مساواتهم مع موظفي الهياة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية بالمخصصات المالية حسب بنود المادة (١٨) البنود ثانياً وثالثاً لان هذه البنود تنطبق على حد قولهم عليهم بنسبة (١٠٠%) ونحن الاحق بها كوننا الوحيدين اللذين يصدق علهم ما تم ذكره في الفقرات (د ، هـ) من المادة (١٨)، ثانياً تضمين حقوقنا في المادة (١٩) ونلتمس منكم السعي الى ارجاع النص الحكومي المرسل الى مجلس النواب سابقاً، ثالثاً المادة (٢٠) اولاً نلتمس منكم ارجاع النص الحكومي فقط الذي كان ضامناً لحقوقنا جميعاً، هذه المناشدة من الاخوة العاملين في المجال الاشعاعي البالغ عددهم (٢٠) الف.

- النائب بسمة محمد بسيم صبري:-

فيما يخص تعديل مقترح قانون التعديل الأول لقانون هيئة الحشد للرقابة النووية ولإشعاعية والكيميائية والبيولوجية رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ نحي ونشد على ايدي الأخوة والاخوات ورئيس ورئاسة لجنة الصحة النيابية على جهودهم في هذا القانون، وصلتني مطالبات من ممثلي التنسيقية التجمع كوادر الاشعة في العراق وممثليهم في نينوى بضرورة تعديل المادة (١٨) كلاتي:

اولاً: يمنح موظفوا الهيأة والعاملون في وزارات الدولة الاخرى والجهات غير المرتبطة بوزارة مخصصات بدل التعرض للإشعاع وعلى وفق النسب المذكورة في المادة.

ثانياً: العودة الى النص الحكومي بشأن المادتين (١٩، ٢٠) والذي انصف جميع العاملين بحقل الاشعاع من هذا القانون.

هناك موظفين بالتأكيد هم مستحقين الذين يعملون في الطاقة الذرية واعمالهم مكتبية تم تخصيص نسبة خطورة (٨٠%) بينما العاملين في الاشعاع يستحقون هذه الخطورة اسوة بموظفين الهيأة لأنهم يتعرضون للإشعاع المباشر وخطورته، فيما يخص تعديل الإجازة يرجى العودة النص الحكومي حيث ذكروا فيه ان الحقوق التقاعدية للجميع سواء موظفين الهيأة والعاملين في

حقل الاشعاع من موظفي دوائر الدولة نسبة (٥٠%) من الراتب التقاعدي، كذلك ان يتمتع موظفين الهيأة والعاملين في حقل الاشعاع في دوائر الدولة بإجازة اجبارية لمدة (٣٦) يوم وتكون منفصلة أي بمعدل يوم ونصف شهرياً، لذلك اتمنى من اللجنة ومن السادة في تعديل هذه المواد (١٨، ١٩، ٢٠) بالرجوع الى النص الحكومي الذي انصف هذه الشريحة.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

هذا القانون خطوة مهمة لتعزيز حقوق العاملين في المجالات الحساسة، لكن من الضروري أن تربط المخصصات بدرجة الخطورة الفعلية وليس فقط بالمسمى الوظيفي والجهة التابعة لها، كذلك ارى اهمية دراسة الاثر المالي للتعديلات لضمان العدالة بين الفئات واستدامة الانفاق، يجب أن لا تهمل شريحة الموظفين الجدد لذين يواجهون نفس المخاطر ولا تشملهم الامتيازات المقترحة، التوازن بي الانفاق الوظيفي والعدالة المالية ضروري لإنجاح هذا التعديل.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

في الحقيقة لدي استفسار بما أن الموضوع للمناقشة، اقترحت الهيأة الوطنية للرقابة النووية الاشعاعية والكيميائية والبيولوجية إضافة (٥٠%) من الراتب التقاعدي اسوة بموظفي الهيأة وموظفي الطاقة الذرية، مقترح لجنة الصحة والبيئة النيابية بإضافة شرط بانه قد امضى مدة لا تقل عن (١٠) سنوات خدمة في مجال الاشعاع، ارجو بيان المدة لماذا (١٠) سنوات على أي شيء تم الاعتماد؟

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

*** الفقرة سادساً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الثالث لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا اجزاء من اجسامهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل. (لجنة الشهداء والضحايا السياسيين).**

- النائب سروه عبد الواحد قادر:-

شكراً لإتاحة الفرصة لكي نطلع مجلس النواب على ما يجري في كردستان، منذ اكثر من (٧٠) يوم وموظفي ومتقاعدي كردستان بدون رواتب والسبب هو السياسات الخاطئة لحكومة كردستان بالإضافة الى موضع النفط، أرجو أن يكون لهذا المجلس رأي وقرار لكي يلزم الجانبان سواء كان في اقليم كردستان أو الحكومة الاتحادية لصرف رواتب اقليم كردستان، لا يمكن لنا أن نمثل الشعب والشعب في اقليم كردستان بدون رواتب بسبب سياسات خاطئة للحزبين الحاكمين في اقليم كردستان، الى متى البرلمان الاتحادي يكون في صمت تجاه ما يحدث في اقليم كردستان لهذا يجب أن يكون هناك ضغط لإلزام الجانبين بتنفيذ قرارات المحكمة الاتحادية بتسليم النفط والواردات المحلية الى خزينة الدولة وصرف رواتب اقليم كردستان.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

قبل يومين صدر بيان انا اعتبره فيه نوع من الغموض وإذا اكون اكثر حده يوجد نوع من التضليل في البيان الذي نشر على صفحة مجلس النواب وهو معالجة قرار المحكمة الاتحادية العليا بقضية خور عبد الله بأنه يصار الى جلسة تصويت وهذه الجلسة يصار الى جلسة تصويت بأغلبية الثلثين، وهذا خلاف القانون والمنطق وخلاف كل شيء وتسببت لنا بضجة كبيرة، اتمنى من جنابك توضيح هذا الموضوع حسم هذه القضية بعدم دستورية القانون.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

اعتقد جميع الاخوة الاخوات اعضاء مجلس النواب يعلمون ان المحكمة الاتحادية قراراتها باتة وقطعية والمحكمة قررت بعدم دستورية القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٣ والمحكمة قراراتها باتة وقطعية، فلا يحدث كلام بهذا الموضوع فإذا الحكومة لديها شيء ترسله لنا.

- النائب هه ريم كمال خورشيد عثمان:-

يمر اقليم كردستان بمرحلة في غاية الصعوبة اثر عدم صرف الرواتب الموظفين والمتقاعدين منذ اكثر من (٧٠) يوم مما اثر بصور سلبية وخطرة على جميع مفاصل حياة المواطنين في الاقليم من رغم من صدور قرار من المحكمة الاتحادية والذي نص على ضرورة صرف رواتب الموظفين اقليم كردستان في موعدها المحدد وابعاد مسألة الرواتب عن خلافات الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، من هذا المنبر ومن تحت قبة البرلمان العراقي المحترم والسادة اعضاء المجلس المحترمين بالضغط على الحكومتين الاتحادية والاقليم من اجل صرف الرواتب وتنفيذ قرارات المحكمة الاتحادية باسرع وقت، ولكي لا يكون المواطن والموظف البسيط ضحية خلافات العالقة بين الحكومتين الى حين الوصول الى حل شامل الى جميع القضايا والمسائل العالقة بين الحكومتين، ان الحكومة الاتحادية قامت بتشكيل لجنة لغرض المتابعة بصورة عاجلة لكن مع الاسف الشديد أن تلك اللجنة لم تصل الى اي نتيجة لغاية الان، وعليه نطالب ان توضيح هذه اللجنة كافة النتائج الى الحكومة ومجلس نواب من هو الطرف المقصر.

- النائبة انتصار حمد شندي المالكي:-

نطالب كنواب البصرة باستضافة وزير الموارد المائية ومحافظ البصرة على السياسة الخاطئة التي تدار في البصرة، البصرة نحو الهلاك نحن كنواب البصرة اصبحنا نخجل نخرج الى الشارع، ماء لا نستطيع ان نوفر للبصرة، استخدمنا لغاية الآن حوضيات نشتري من روتبنا حوضيان وكأن نستعطي على المواطن البصري، والله ما يحصل في البصرة حرام وأكبر حرام في هذه المرحلة اصبحت البصرة فقط ساحة انتخابية، كل من اتى الى البصرة يطالب فقط بأصوات انتخابية، اين رئيس الوزراء من هذا الذي يحصل في البصرة؟ لم يخرج حتى ببرنامج ويرى ما هي الحلول في البصرة، نحن قريبين من البحر ولا توجد حدود، انظروا قضاء (ابو الخصيب، الهارثة، القرنة، شط العرب) والله نخجل، رجاءً نريد تدخل نواب العراق اجمع لحل موضوع البصرة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

تشكيل لجنة لمتابعة القوانين المبالغ التي خصصت للبصرة سيتم متابعتها.

- النائب سوران عمر سعيد احمد:-

لم يستلم المواطنين في اقليم كردستان رواتب شهرين بسبب عدم تسليم النفط والايرادات الغير نفطية، لماذا لا تتخذ الحكومة الاتحادية إجراءات قانونية ضد من لا يسلم النفط والايرادات الغير نفطية الى المالية الاتحادية، انت كنواب هل توافقون على قطع رواتب موظفي البصرة والانبار وأي محافظة اخرى في حال نزاع بين الحكومة الاتحادية والادارة المحلية في المحافظات بسبب عد عائدات الجمارك والضرائب، مع الاسف قطع رواتب موظفي اقليم كردستان من قبل الحكومة الاتحادية هو معاقبة الموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية، من الضروري الحكومة الاتحادية تعاقب من لا يسلم النفط والايرادات الغير نفطية.

- النائب جمال احمد محمد كوجر:-

أنا اطرح سؤال على هذا المجلس الموقر الذي يمثل ابناء الشعب العراقي، ثلث ابناء وموظفي بدون رواتب، السؤال الجوهري هل هذا الموظف هو الذي لم يقم بدوره ولم يؤدي رسالته ولم يقم بواجبه؟ ام هناك خلافات بين الحكومتين، بالتالي اطالب ونطالب ككتلة الاتحاد الاسلامي باستضافة رئيس الوزراء الاتحادي ورئيس وزراء الاقليم ووزيرة المالية الاتحادية ووزير مالية الاقليم لكي يحضروا هنا ويطرحوا المشكلة الحقيقية امام جميع الشعب حتى يعلم وتتوضح الصورة اين هو الخلل، اما ان يتحول الموظف الذي قام بدوره ويقوم بخدمة هذا البلد كضحية لخلافات سياسية فهذا مخالف للدستور وللقوانين وللأعراف الشرعية وهذا المجلس لم يقبل ان تقطع الرواتب عن نينوى والمحافظات التي وقعت تحت سلطة داعش في فترة داعش وارسلت الرواتب، كيف الآن يصمت ولا يتحرك لإرسال رواتب الاقليم.

- النائب حسين نعمة دخيل البطاط:-

يقرأ تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الثالث لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا اجزاء من اجسامهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

- النائب ضحى رضا هاشم القصير:-

تكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الثالث لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا اجزاء من اجسامهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

- النائب محمد راضي سلطان الزيادي:-

يقرأ إضافة فقرة على تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الثالث لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا اجزاء من اجسامهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

- النائب ضحى رضا هاشم القصير:-

تكمل قرأة إضافة فقرة على تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الثالث لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا اجزاء من اجسامهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

- النائب عبد الأمير نجم عبد الله المياحي:-

يكمل قرأة إضافة فقرة على تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الثالث لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا اجزاء من اجسامهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

- النائب حسين نعمة دخيل البطاط:-

يكمل قرأة إضافة فقرة على تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الثالث لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا اجزاء من اجسامهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

- النائب فاطمة حسين متيغي المساعدي:-

تكمل قرأة إضافة فقرة على تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الثالث لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا اجزاء من اجسامهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

- النائب رقية رحيم محسن النوري:-

تكمل قرأة إضافة فقرة على تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الثالث لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا اجزاء من اجسامهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

- النائب غريب احمد مصطفى امين:-

هذا التعديل ضروري لأنه يوسع شريحة المشمولين ويحدث آليات التعويض ويضمن الشفافية، القانون يشمل المصابين بالامراض المزمنة والنفسية وضحايا التعذيب والبطاقات الحمراء ويمنحهم حقوقهم وخصوصاً في اقليم كردستان، نحتاج الى اقرار القانون بسرعة لأنصاف الضحايا وتخفيف معاناتهم، هذا التعديل ليس مجرد نص قانوني بل رسالة عدالة وانصاف ومصالحة.

- النائب رائد حمدان عاجب مالكي:-

العمارة تعاني من مشكلة المياه ايضاً كما تعاني البصرة واطراف محافظة ميسان التي تعاني، نطالب الحكومة على الاقل بأطلاق التخصيصات المالية لإنجاز مشاريع مياه الشرب في قضاء (الكحلاء، المشرح) وغيرها، فيما يتعلق بمقترحي القانوني في الحقيقة هم مقترحين قرأتهم اللجنة سيادة الرئيس نحن نؤيدهم وفعلاً هناك مظلومية وهناك ضرر لحق بهذه الشرائح اصحاب البطاقة الحمراء وغيرها، ونتمنى من اللجنة ان تعجل وتسرع في اخذ حتى رأي الحكومة في هذا الخصوص من اجل تجنب الطعن به مستقبلاً.

- النائب مثنى امين نادر حسين:-

انا في الحقيقة أود أن اتحدث ابتداءً ان هذا القانون للأسف وبقية قوانين العدالة الانتقالية فيها عيب كبير جداً وهو عدم نفاذ هذه القوانين في اقليم كردستان، من بينها واصل قانون مؤسسة السجناء السياسيين انصفت حلبجة مع محتجزي رفحاء في بند واحد وفقرة واحدة ورغم ان النص عليه معاً في نفس القانون وهو القانون الاتحادي الوحيد الذي نص على حقوق الذين ضربوا بالاسلحة الكيميائية وتهجروا الى ايران، مع ذلك لا تلتزم المؤسسة بنفاذ هذا القانون وقدمنا الكثير من المطالبات في هذا الخصوص والاستضافات داخل مجلس النواب، اطالب المؤسسة بنفاذ هذا القانون واحترام هذا القانون ومع ذلك لغاية الآن لم يحترموا هذا القانون، انا اخشى في هذه ايضاً ان تصاب شريحة اخرى في اقليم كردستان بنفس هذا الحيف والظلم، قبل ايام فجعت مدينة حلبجة بثلاث من الشهداء الشباب.

- النائب عقيل عباس جساب الفتلاوي:-

لا يخفى عليكم ان اصحاب البطاقات الحمراء عوملوا معاملة المواطنين من الدرجة الثانية، فقد واجهوا اشد انواع التعسف وانعزلوا انعزالاً مجتمعياً فضلاً عن الام التعذيب والسجن وبتر الاجزاء من اجسادهم، وكل ذلك لأنهم رفضوا الانصياع لتهور مغامرات النظام القمعي الصدامي المجرم ، وعلى هذه الاساس عوقبوا بمعاقبات شديدة منها عدم قبول شهاداتهم وعدم توظيفهم ومنعهم من السفر وعدم منهم مفردات البطاقة الوطنية والى ما ذلك، وعلى هذا الاساس اعتبروا اصبح العراق لهم سجناً كبيراً، لذا نطالب ان يحصل ابناء هذه الشريحة على استحقاقهم بالشكل الذي يتوافق مع اقرانهم من المتضررين لا سيما وانهم سواء كانوا من بترت اجزاء من اجسادهم بينما المتضررين هم حتى من الحلات النفسية التي عانوا منها بسبب هذا الحال الوارد، لذلك نحن نطالب بأن يكونوا جميعاً هم من ضمن المشمولين بهذا القانون، ليس فقط الذين بترت اجزاء من اجسامهم جميع اصحاب البطاقات الحمراء يجب أن يكونوا ضمن هذا القانون.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

هذه الشريحة بالحقيقة تعرضت الى الاضطهاد وهذه شريحة كبيرة وهم اهل البطاقات الحمراء، ذنبهم هؤلاء هم عارضوا النظام وهم تمردوا على النظام الدكتاتوري البائد، جميعنا نعلم أن هؤلاء الناس تعرضوا الى قطع جزء من اجسادهم بل زاد النظام على ذلك حكم عليهم بجريمة مخلة بالشرف وهذه سببت لهم مشاكل اجتماعية، الاخوة في اللجنة إذا لديهم معلومة ان هؤلاء مثبت عليهم جريمة مخلة بالشرف، اليوم هؤلاء اكثرهم اعمارهم اكثر من (٥٠) سنة اغلبهم لديهم امراض مزمنة اغلبهم ساكن في بيت اجار اغلبهم في عيش فقر مفقع، حقيقة بعد (٢٠) سنة هذه الشريحة لم تنصف، انا اطلب من سيادتكم ومن السادة النواب جميعاً أن ينصفوا هذه الشريحة، نحن لا نريد أن نصبح شركاء في هذا الظلم لا بد أن نرفع عن هؤلاء الاخوان وهذه الشريحة بالإسراع بالتصويت على هذا القانون.

- النائب سعد عواد ناصر التوبي:-

من خلال الاطلاع على القانون وجدنا بعض الملاحظات، القانون ينص على الذين فقدوا جزء من اجسادهم، لدينا حالات اصابوا باصابات واضرار لكن لم يفقدوا جزء من اجسادهم، اتمنى من اللجنة أن تنظر لهذه الجزئية، توجد لجان توزع على المحافظات ديوان المحافظة يكون برئاسة قاضي هنا ينظروا للحالات هل هي لجنة مركزية فقط في بغداد أم توزع لجان في المحافظات، نطلب من اللجنة كذلك شمول كل من فقد حياته نتيجة القصف الامريكي ما قبل ٢٠٠٣، لدينا حالات في السماوة تقريباً (٤٠٠) حالة استشهاد فقدوا حياتهم نتيجة القصف الامريكي على الجسور وعلى مكانات اخرى في مخازن وفي مكانات اخرى في محافظة المثنى، اتمنى النظر فيها وستقدم الى اللجنة مقترح مكتوب.

- النائب ارشد رشاد فتح الله الصالحي:-

الاخوة في لجنة السجناء السياسيين انا اسألكم جميعاً انتم اكثركم من المضطهدين السياسيين على أن السجين السياسي أو الشهيد هو فقط كان يتعاقب؟ أم ان ذويه هم ايضاً يتعاقبوا؟ نحن عندما نعطي الفرصة فقط للموظفين وغير الموظفين علينا ان نضيف فقرة ذوي السجناء السياسيين، هؤلاء لغاية الآن بعض المحافظين وبعض المدراء الذين لديهم افكار عنصرية لغاية الان لم يسمحوا لهم أن يمنحوا لهم قطعة ارض سكنية بناءً على تعليمات الخاطئة الصادرة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ذوي المعتقلين ذوي السجناء السياسيين ذوي الشهداء نحن لم نتذكرهم، لذلك نتمنى أن تضاف استثناء ذوي السجناء السياسيين وان يمنح لهم قطعة ارض خلاف لما يأتي من بعض الصلاحيات التي يمنح المحافظين ومدراء البلديات في محافظاتهم، بالنسبة للبطاقات الحمراء نؤيد ما جاءت به اللجنة بخصوص المتضررين من الذين فقدوا اجزاء من اجسادهم.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

طالبنا بأدراج القراءة الثانية من قانون وزارة التربية ولم تحصل موافقة رسمية، فلا نعلم هل توجد جلسة يوم غد؟ توجد فئة مهمة لم يتم تسليط الضوء عليها هو منتسبي قوى الأمن الداخلي ووزارة الدفاع من المستشهدين اثناء الخدمة وجرائها، هذه لا بد ان تنصف هذه الفئة وتضاف هم الأولى من جميع الشهداء بالإضافة الى اهمية الفئات الاخرى، اتمنى من الاخوة بإضافة منتسبي قوى الامن الداخلي ووزارة الدفاع من الذين استشهدوا في الخدمة وجرائها.

- النائبة امل عطية عبد الرحيم الناصري:-

قرار مجلس الثورة رقم (١١٥) ١٩٩٠/٨/٢٥ عاقبة شريحة كبير من أبناء الشعب العراقي وذلك بقطع صيوان الأذن وتفنن بالتعديلات بألية القطع هؤلاء عندما شرعنا في الدورات السابقة حقوق ما كان قانون المشرع يعني يشمل كل استحقاقاتهم وفق ما تعرضوا له من العقوبات، مثلاً أذا توفية المشمول بهذا القانون راتبة سوف ينقطع ولا ينتقل إلى ذويه وأتمنى من اللجنة

تنتبه إلى هذه القضية المهمة التي يشكو منها ذوي هؤلاء المشمولين بهذا القانون رقم (٥)، ثانياً العديد من المشمولين بالقانون قضوا فترات طويلة في السجن مثلاً سنة أو شهرين أو سته أشهر وقسم توفوا بالسجن واعتبروا شهداء لكن هؤلاء الضحايا نتمنى أن تضاف فقرة لشمولهم بقانون مؤسسة السجناء، فتح باب التقديم للمتضررين جسدين من جراء سياسات النظام البائد والذين لم يتمكنوا من التقديم في هذه الفترة، السيد الرئيس وكذلك نشدد على سرعة تشريع هذا القانون الأن يشمل شريحة أخرى هم أصحاب البطاقة الحمراء.

- النائب أميد محمد احمد غفور فيض الله:-

كل ما يتعدل هذا القانون ينحرم بحجة أو أخرى شريحة مهمة في حدود مادة (١٤٠) هؤلاء شهداء بيشمركة وذويهم وسجناء السياسيين في كركوك وبقية المناطق المادة (١٤٠) بالاعتبار أن هؤلاء مسجل أساميهم في لجنة الشهداء أو هيأة شهداء الإقليم أو وزارة شهداء الإقليم، لكن نطالب من اللجنة الموقر بأن لا ينحرم ذوي الشهداء البيشمركة والقوات الكردية الأخرى والسجناء السياسيين وذويهم من امتيازات هذا القانون خصوصاً الذي يوجد عندهم سكن في مادة (١٤٠) كركوك وبقية المناطق أن هؤلاء أيضاً ضحوا بحياتهم من أجل استقرار البلد من أجل التخلص من النظام البائد فقدو أرواحهم وذويهم، لذلك أطالب من اللجنة الموقر بأي حجة كانت أن ينشمل ذوي هؤلاء الشهداء والسجناء السياسيين في كركوك في هذا التعديل.

- النائبة فاطمة حسين متيغي المساعدي:-

مداخلتي على ملف المياه محافظة البصرة متضرر والكوت متضرر ميسان متضرر ما هو السبب هو سياسات السابقة، يوجد ملف ردم البحيرات في ميسان سببها السيد الوزير يقول صعود اللسان الملحي في محافظة البصرة واللسان الملحي ليس سبب هو البحيرات سبب المياه الأسنة النابعة من الشمال المحافظات إلى ما تصل إلى البصرة ردم البحيرات يؤدي إلى تهالك أمن محافظة ميسان لماذا لان هناك تصادم ما بين قوات الجيش الخارجة على ردم البحيرات وبين الأهالي وهذا يخترق الأمن محافظة ميسان.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

نحن نتكلم بخصوص القانون هل يوجد هناك أضافة، شكراً أعضاء اللجنة الشهداء.

السيدات والسادة النواب أخر فقرة جدول أعمالنا.

***الفقرة سابعاً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية تعديل اتفاقية الحماية المادية للموارد النووية.(لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الصحة والبيئة).**

- النائبة ديلان غفور صالح سمين زنكنه:-

تقرأ القراءة الثانية لتقرير ومناقشة مشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية تعديل اتفاقية الحماية المادية للموارد النووية.

- النائب حيدر محمد حبيب مجيد السلامي:-

يقرأ القراءة الثانية لتقرير ومناقشة مشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية تعديل اتفاقية الحماية المادية للموارد النووية.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

هذا المشروع يعزز موقع العراق في المنظمة الدولية من حيث الالتزام بحماية المواد النووية ومنع استخدام لغرض غير سلمية، لكن من المهم تأكيد بأن الجاهزية مؤسسات الدولة المعنية من حيث البنية التحتية والتشريعات لتطبيق الالتزامات هذه الاتفاقية

بشكل مطلوب، كما أوصي بأن يكون هناك تنسي واضح بين الجهات الأمنية والفنية لضمان تنفيذ الإجراءات المطلوبة بكفاءة، السيد الرئيس يجب استغلال هذه الفرصة وأرجع إلى أهم موضوع بالنسبة لنا كنواب أن إقليم كردستان الذي هو ملف الرواتب موظفين كما تعلمون رغم وجود قرار بات وملزم من محكمة الاتحادية يؤكد على ضرورة أن رواتب الموظفين يكون بعيد عن الخلافات السياسية والإدارية لا نشهد منذ أكثر من (٧٢) يوم امتناع وزارة المالية الاتحادية عن صرف رواتب موظفين إقليم وتوجد مخالفة صريحة على هذا القرار، نحن لا ننكر وجود مخالفات في أدارة أرادات الدولة من قبل الحكومتين لكن لا تبرر معاقبة الموظف الذي لا يوجد له علاقة بتالك السياسات ولا يجوز.

- السيد محسن المندلاوي(النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أنت تتكلم حول القانون، هل يوجد مداخلة حول القانون.

- النائبة دنيا عبد الجبار علي الشمري:-

موضوع مهم الذي أدرجة وكنا نتمنى أن يكون هناك مداخلات بخصوص قانون البطاقة الحمراء والمبتور أذانهم لما تعرضوا له من الأذى في النظام البائد وكذلك ذوي السجناء السياسيين يشملون تعويضات المعنوية والمادية كذوي الشهداء ونطلب أن يكون هناك أدراج قانون التربية في الجلسة القادمة أذا كانت غداً أو بعد غداً يجب أن يدرج هذا القانون.

- النائب باسم نغيمش جليف الغريباوي:-

أطرح موضوع وقضية مهمة جداً قضية تمس كل بيت عراقي وكل عائلة عراقية وهي تردي الواقع الصحي في عموم البلاد في المستشفيات الحكومية، وهذا التردي بسبب أطلاق التخصيصات المالية من قبل وزارة المالية هذا الأمر شل عمل المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية وتحويل المرضى إلى المستشفيات الأهلية والاستثمارية، المستشفيات تعاني من نقص حاد من الأدوية والمستلزمات الطبية والأجهزة عاطلة ولا يمكن إصلاحها ولا توجد قدرة على شراء أجهزة جديد أو حتى تأمين صيانة الأجهزة الحالية، لذا نطالب بالضغط على وزارة المالية للإسراع بالإطلاق التخصيصات المالية للقطاع الصحي وأيضاً أطالب بتشكيل لجنة نيابية عاجلة لمتابعة تنفيذ التخصيصات الخاصة بوزارة الصحة.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

موضوع مهم الأول الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية السيد الرئيس الفرق بالسعر عندها بخصوص تجهيز المواد الغذائية شهرياً (١٢٥) مليار عشرة اشهر تجهز المواد الغذائية ترليون وربع هذا يذهب بالشط ليس ربح هذا فرق سعر عن الأسواق الأخرى التي تجهز سلة الغذائية مادة الشاي التلف (١٠٨) مليار الزيت تلف عندها (٢٩) مليار الحليب عندها تلف (٥) مليار وعندها (٤٨٠) مليار مفلسة أخذتها من الشركات الأخرى وعندها مواد تلف أخرى (١٢٥) مليار وعندها حنطة تلف (٥٠) مليار وعندها نقل المواد التالفة (٣٠٠) مليار السيد الرئيس أثنين مليون طن حنطة تم بيعها بقيمة (٩٠٠) مليار يعني خسارة ترليون ومية وكيف ما تحصل هناك خسارة، السيد الرئيس أنا أتكلم عن موازنة (٦) ترليون لوزارة التجارة من حق مجلس النواب أن يسئل عليها سنوياً تذهب إلى وزارة التجارة وأين تصرف هذه الأموال، ثانياً ما هو ذنب الموظف أذا يتعامل نائب وزارة المالية موقفة التنقل يومية تنقلات في وزارة التجارة كل موظف يقول الحق ينقل وكل موظف يعارضهم ينقل ونقل مستمر تم مصادرة الأراضي التابعة للأسواق المركزية لشركة العامة لتجارة المواد الغذائية تم تحويل كل الأراضي إلى مستثمرين وزارة التجارة بعد ٢٠٢٦ يتم تسليمها مفلسة بدون أراضي كلها استثمار لمدة (٢٠) سنة أو (٢٥) سنة السيد الرئيس تقول أثنين ترليون رئيس الوزراء أعترف أمامك قال أثنين ترليون يعني يوجد خسارة موجود في وزارة التجارة الحكومة القادمة

ماذا تعمل لمن تسدد المواد الغذائية يحصلون عليها بسعر عالي جداً لشركة الأويس فرق السعر الشهري السنوي عندهم ترليون ومئتان طبعاً تكون هناك خسارة.

- النائب حسين علي مردان النجيمي:-

السيد الرئيس أنقل لكم صوت الفلاحين في التسويق الأخير سنة ٢٠٢٥ تعطيهم (٢٠%) من التسويق مثلاً عند (١٠٠) مليون يعطي (٢٠) مليون بصراحة الفلاحين مضطهدين لا يوجد ماء الأسمدة بالدين الحبوب بالدين والان موجودين بالشارع والمكاتب ويناشدون يردون نقودهم في التسويق حتي يدعمون به بصراحة أنقل لكم صوتهم وأنت رئيس مجلس النواب وتمثلهم بصراحة هذا الموضوع على عتقكم وعلى عاتق جميع النواب كل النواب الموجودين الآن متأكد أنا الفلاحين يومية يتصلون بهم بخصوص هذا الموضوع ونتمنى من عندكم ومن النواب ومن اللجان المختصة ومن رؤساء الكتل السياسية في جلسة أدارة الدولة يقول رئيس الوزراء أصرفوا نقود الفلاحين الذي كل بيت يوجد فلاح.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

الأسباب الموجبة لقانون تعويض المتضررين هو معالجة الثغرات في قانون مؤسسة الشهداء والسجناء السياسيين، الحقيقة واجهتنا قضية نحن في الجهات التنفيذية في مؤسسة الشهداء في نص البند ثانيا المادة (٥) من قانون (٢٣) لسنة ٢٠٢٤ تعديل قانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ الحقيقة بغية المشرع ونص الفقرة تقول لا يعد ذوي الشهداء لأغراض هذا القانون كل من عمل مع الأجهزة القمعية إلى نهاية الفقرة أو من المشمولين في قانون المسائلة والعدالة ويستثنى من ذلك ذوي الشهداء والجرحة والمصابين والمتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية الحقيقة الجهات التنفيذية وكأنما هذا الاستثناء لا يسري في التنفيذ الآن هم ألغو المسائلة والعدالة على ذوي الشهداء والجرحة في حين أن أصل الإلغاء أن يكون على الشهيد والمصاب لكي يشمل ذوي الشهداء والمصابين بامتيازات هذا القانون بعيد عن ما شرعة له.

- النائبة سعاد عبد الحسين زبون المالكي:-

القضية الأولى أود التأكيد على الطلب المقدم لسيادتكم.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب).

تم اضافته على جدول الأعمال لجلسة يوم الأثنين القام بإذن الله تعالى.

- النائبة سعاد عبد الحسين زبون المالكي:-

يوم الأثنين ان شاء الله، هذا بالنسبة لقانون وزارة التربية.

القضية الثانية: الإخوة النواب والكل يعرف قرار (٥٥٥) في ما بخص وزارة المالية هذا الإعمام مجحف بحق كافة الموظفين ذوي الشهداء، اصحاب الشهادات، احتساب الشهادة كلهم الأن مظلومين نتمنى يكون هناكَ قرار من مجلس النواب بتوجيه وزارة المالية بإنهاء إعمام (٥٥٥).

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

الحقائق التي ذكرها السيد النائب (أمير المعموري) حقائق ذات أهمية بالغة وخطرة، يعني هناكَ فرق في الأسعار (١٢٥) مليار اي في السنة ترليون ونصف، اذا كان يوجد هكذا أسعار علينا ان نشكل لجنة تحقيقية نحن اعلى سلطة رقابية هذه حقوق الشعب علينا متابعة هذا الموضوع اذا كان هناك فرق اسعار علينا محاسبة الجهة المقصرة، نحن الأن في أمس الحاجة الى الأموال وهناك أزمة مالية وجزاه الله خير في تشخيص الأمور علينا مساعدته اذا نحن لم نساعده من الذي يساعده.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعاوي:-

كل المشاكل تقريباً التي تم طرحها من قِبل السادة النواب داخل القاعة هي متعلقة بقضية مهمة التي هي قضية جداول الموازنة، سابقاً وقبل تعديل نص المادة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب).

نعم هذا الكلام الصحيح، هذا الكلام الجيد الذي علينا ان نتكلم به موازنة لم تأتي ونحن في الشهر السابع.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعاوي:-

نص المادة (١٢) طلبنا بإرسال الجداول لمعالجة كل المشاكل والتحديات التي الأن كل الإخوة يتكلمون عنها، ابتداءً من مشاكل شحة المياه وعدم تخصيص المبالغ اللازمة للوزارة.

ثانياً: صرف مستحقات الموظفين وحركات الملاك وغيرها.

ثالثاً: ايقاف الموازنة التشغيلية لأغلب المؤسسات الحكومية، التي اليوم هناكَ مؤسسات مادة (الكاز) للمولدات ليس لديها مادة وقود(البنزين) الى عجلات الإسعاف لا تصل، بالنتيجة الحكومة أوغلت في مخالفة نص المادة (٧٧) (ثانياً) وتقرير ديوان الرقابة المالية اشار الى ان الحكومة حتى غير قادرة على استعمال تخصيصات الطوارئ واليوم الوضع الإقليمي جداً حرج وقد يحتاج العراق الى تخصيصات اضافية بخصوص الطوارئ والتحديات القادمة، بالإضافة الى توثق مشاريع كثيرة وتجاوز على مصالح الحكومة في ادراج مشاريع جديدة خارج التعليمات، بالتالي سيادة الرئيس أنا اتمنى ان يكون هدفنا الأساسي لحل كل هذه المشاكل هو الضغط على الحكومة لإرسال الجداول ومناقلة التخصيصات بما يحل هذه المشكلات الموجودة ومعالجة شحة المياه ونقص الأدوية وصرف مستحقات الموظفين ومخالفة المالية في اصدار قرار (٥٥٥) لان اليوم قانون الدائرة المالية لا يغطي الغطاء القانوني للصرف على اعتبار المادة (١٣) التي هي ١٢/١ توقفت لان نحن الزمنا الحكومة بأرسال جداول كل هذه مخالفات قانونية واضحة وسوف تسبب لنا مشاكل في موضوع التنمية وموضوع اطلاق المستحقات وتحقيق العدالة في صرف المبالغ، اتمنى ان يكون دور حقيقي في الأيام المقبلة في استضافة وزيرة المالية ورئيس الوزراء والضغط داخل القوى السياسية لإرسال الجداول خلال الأيام القليلة القادمة.

- النائبة ديلان غفور صالح سمين زنكنه:-

مداخلتي بخصوص صرف رواتب إقليم كردستان، سيادة الرئيس نحن أمام أزمة، أزمة ليست مالية وإدارية وإنما أزمة إجتماعية وإنسانية تمس حياة أكثر من مليون ونصف موظف في إقليم كردستان، لم يستلموا رواتبهم لأكثر من سبعين يوم، معاناة حقيقية علينا ان نحس بهذه المعاناة لا يمكن ان نبقى صامتين أمام هذه المعاناة، الأزمة لها تأثيرات تهدد النسيج المجتمعي تفكك اسر هجرة تدهور وضع نفسي لذا نطالب باسم الضمير والمسؤولية ان يكون لهذا المجلس قرار بأرسال رواتب إقليم كردستان بالسرعة الممكنة، وأن يكون بعيداً عن الخلافات السياسية وأيضاً أطالب بإستضافة رئيسي الحكومة الإتحادية وحكومة الإقليم والوزارات المعنية، وزارة المالية ووزارة النفط والثروات الطبيعية وأن يكون هناكَ جلسة علنية تبث أمام الإعلام.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

ثلاثة مواضيع على عجالة.

أولاً: الفلاح يستغيث، نحن لدينا تسويق الفلاحين منذ الشهر الخامس إلى الأن لم يعطوهم مستحقات والدولة تتبرع في محصول الحنطة الخاص بهم واقعاً يعني واقعهم حقيقةً مؤلم ومؤذي ومتعب، اوجدوا له حل.

ثانياً: في ما يتعلق في موضوع المياه، هناكَ مشكلة حقيقية واعتقد جنابك رأيتها في محافظة (البصرة) هناك أذية حقيقية، لذلك أطلب من المجلس تشكيل لجنة مختصة للوقوف على مشكلة المياه في (البصرة) ومشكلة المياه القادمة من (تركيا).

ثالثاً: موضوع الحشد الشعبي، يجب ان تحسم قوانينه هناك كلام بشكل واضح وكبير ان (أمريكا) تعترض ادراج قوانين الحشد الشعبي اذا كان هذا المجلس أو من يسيطر على المجلس يعني يطيعون (أمريكا).

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب).

حسنا قانون الحشد الشعبي ابشرك ان شاء الله يمضي وهذا تم الإتفاق عليه.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

الكلمة الأخيرة ، هذا المجلس الموقر رئاسة المجلس سمت ممثلاً لمجلس النواب في مجلس الوزراء على غرار المادة (٤٥) من قانوننا، للأسف الشديد الحكومة غير متعاونة الحكومة لا تريد من يحضر مجلس الوزراء من مجلس النواب على غِرار نحن ما نقوم به هنا، هناكَ ممثل لرئيس الجمهورية هناكَ ممثل للحكومة وبصدور هذا الكم الهائل من قرارات مجلس الوزراء مخالفة للقوانين بدأنا معي لماذا الحكومة لا تريد ان تضع ممثلاً لمجلس النواب في الحكومة.

- النائبة سروة محمد رشيد زنكنه:-

نحن نجتمع الأن أكثر من (٧٠) يوم والموظفين في إقليم كردستان لم يستلموا رواتبهم، لا اعرف لماذا هذا التجميع للموظفين في إقليم كردستان، أطلب من جنابكم تشكيل لجنة تحقيقية لكي يضغط على حكومتين لحل المشاكل في ما بينهم وارسال الرواتب الى الموظفين في إقليم كردستان.

لدي ملاحظة حول البطاقة الحمراء، ان اصحاب البطاقة الحمراء ينتظرون بفارغ الصبر لتشريع هذا القانون لكي تعوضوهم، لكن هناك اصحاب البطاقة الحمراء في اقليم كردستان اطالب بشمل المواطنين المتضررين.

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني:-

حقيقة قبل أيام كان هناك وقفة احتجاجية لموظفي للشركة العامة للمطارات والملاحة الجوية في مطار بغداد معترضين عن ما اصابهم من اقصاء في ازاء قصل الشركة العامة ما بين المطارات والملاحة الجوية (١١٠٠) موظف اصابهم الضرر جراء هذه الممارسة، واعترضوا على قضية العقد الإستشاري لمؤسسة التنمية الدولية (IFC) سيادة الرئيس العقد الإستشاري نتمنى من جنابكم تتقبلوا أن ارسل لكم نسخة منه، تتقبلوا الملاحظات الموجودة فيه هو عقد ادعام بكل تفاصيله من حيث مفردات العقد تهدر القانون العراقي والقضاء العراقي، حقيقة تذهب باتجاه (انكلترا) يكون القضاء يكون هناكَ مشاركة للمعلومات الواردة في المطارات والملاحات الجوية وغيرها من الرادارات مشاركة لمؤسسة التنمية الدولية لها حق مشاركة المعلومات وهذا نص داخل القانون لها حق مشاركة المعلومات مع جهات اخرى لم تسمها، نحن في الشرق الأوسط في ازاء هذه الأوضاع المعلوماتية، حقيقة نحن في خطر هذا جانب، الجانب الأخر حقيقة شكل رئيس مجلس الوزراء لجنة تحقيقية على الموظفين وهذه لجنة تعسفية، حيث سألهم من ضمن الأسئلة التي جاء ذكرها في اللجنة التحقيقية من أبلغ النائب (ياسر الحسيني) أنا أُبلغت سيادة الرئيس شأني شأن أي موظف أو اي مسؤول رقابي أبلغت بوجود تظاهرة داخل المطار، استمعت الى ارسال كتاب الى رئاسة مجلس الوزراء لغرض الغاء هذه اللجنة.

- النائبة نه رمين معروف غفور امين:-

لا يخفى على حضراتكم ان قضية رواتب موظفي ومتقاعدي الإقليم الذي مضى اكثر مكن (٧٠) يوم على حرمانهن من قوتهم وقوت عوائلهم لم تعد للأسف اشكالية مالية فحسب بين حكومتي الإقليم والحكومة الإتحادية وبات للأسف ورقة ضغط

سياسية تدفع ثمنها الأبرياء، بعيداً عمن تسبب في خلق وديمومة هذه المشكلة، اناشدكم اناشد السادة النواب بحرمة القسم الذي اقسمتموه وباسم الإنسانية أن تتدخلوا لإيجاد حل فوري وإلزام الحكومتين بقانون الموازنة وقرار المحكمة الإتحادية لإيجاد حل منصف وسريع.

- النائبة ايمان عبد الرزاق محمد عارف:-

ان قطع رواتب وارزاق موظفي إقليم كردستان انتهاك لأبسط حقوقهم الإنسانية حسب المادة (١٤) من الدستور العراقي، العراقيون متساوون أمام القانون دون التمييز، سياسة التجويع سياسة مجحفة بحق إقليم كردستان اذا يوجد حرص على ابناء الشعب الكردي المظلوم، على الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كردستان الوصول إلى حل نهائي لحل مشكلة رواتب اقليم كردستان، تجويع موظفي إقليم كردستان يعني قطع الحليب عن الطفل الكردي يعني قطع الدواء عن المريض، هذا جريمة بحق الإنسانية.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

بعجالة أنا كتبت في كروب الأخوة اعضاء مجلس النواب الدورة الخامسة لكن للأسف لم يحصل تفاعل العراق يمر بأسواء موسم جفاف ن تاريخ تأسيس الدولة العراقية، الوضع المائي في العراق وضع خطير جداً لم تمر به الحكومات العراقية من تاريخ تأسيس اخوانهم، لذلك يحتاج تدخل سريع وعاجل من قبل مجلس النواب باستضافة المعنيين وضع حلول سريعة قبل فوات الأوان ما تبقى من خزين غير كافٍ لإدامة المياه الصالحة للشرب الإستخدام البشري خلال الصيف الحالي فضلاً عن الموسم القادم وتوقف الزراعة بشكل نهائي، لذلك اخوتي نحن مطالبين في الوضع الموجود الذي يمر به العراق وضع خطير جداً البيانات التي تأتي من وزارة الموارد المائية بيانات غير دقيقة اللهم اشهد إني قد بلغت.

- النائبة وزيرة احمد برايم ملا:-

اطلب تمديد في الوقت من جدول الأعمال لفقرة المناقشة احتاج وقت لدقيقتين، كما تعلمون إلى الأن (٧٢) يوم مضت في إقليم كردستان لم يستلموا رواتبهم وحالتهم المعيشية صعبة جداً، لماذا رواتب موظفو الإقليم اصبحت مشكلة سياسية بين الإقليم وبغداد وضحيته الموظفين، هل موظفو الإقليم ليس جزءَ من العراق ما الفرق بين موظفو الإقليم وبغداد المسؤولين في الإقليم يقومون ببيع النفط بطريقة غير شرعية ولم يلتزموا بتوطين الرواتب يجب ان يمنعوا من السفر ويعرضون للعدالة ومعاقبتهم جميعاً، لماذا يعاقبون الموظفين لذا نرجوا حل هذه المشكلة، ونرجوا من وزارة المالية العراقية ان تساهم في فتح الصفحة الإلكترونية.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب).

السيدات السادة النواب الجلسة القادمة يوم الأثنين القادم إن شاء الله، ترفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة (٦:٠٠) عصراً

****

****

******

***

*